

مع توصل زعماء منطقة اليورو إلى اتفاق بالتفاوض على حزمة إنقاذ ثالثة

الأسواق العالمية والخليجية تتنفس الصعداء بعد حل أزمة اليونان



اليورو مهدد بالانخفاض



إنتعاش الأسواق الأوروبية



اليسيس تسيبراس

تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي، وتبلغ الديون التي قدمت لليونان من خلال الاتفاقيات الثنائية ومن خلال اتفاقية التسهيل المذكورة 195 مليار يورو أو ما نسبته 61.5 في المئة من مجموع الديون اليونانية كما أن هناك نحو 28 مليار يورو قدمت لليونان من خلال برنامج السندات الذي ينفذه البنك الأوروبي المركزي.

وقدمت هذه الدول قروضا مباشرة للبنوك اليونانية تقدر قيمتها بنحو 80 مليار يورو بموجب برنامج مساعدة السيولة الطارئة لمواجهة تآكل رؤوس الأموال من اليونان وبصورة إجمالية تمثل الديون اليونانية من قبل الاتحاد الأوروبي نحو 3.3 في المئة من الناتج المحلي لمنطقة اليورو.

وتعتبر ألمانيا وفرنسا أكبر دائني اليونان بما يعادل نصف الديون الأوروبية لليونان ولكن هذه الديون تعتبر ضئيلة بالنسبة لحجم ناتجها القومي.

الأسواق الأوروبية تتنفس الصعداء

افتتحت أسواق الأسهم الأوروبية، أمس الاثنين، على ارتفاع بعد الإعلان عن اتفاق بين اليونان ودانيتها حول حزمة المساعدات الثالثة الجديدة، والتي جاءت بعد مناقشات استمرت طويلا في بروكسل.

وارتفعت بورصة باريس بنسبة عالية، بنسبة زائد عن 2% في أول التعاملات.

وارتفع مؤشر كاك أربعين بأكثر من 1.67%، وسجلت بورصة فرانكفورت ارتفاعا، حيث ارتفع مؤشر دكس بنسبة 1.5% تقريبا.

وارتفع المؤشر يورو ستوكس 50 لأسهم القياسية في منطقة اليورو 1.3 بالمئة.

صعد المؤشر يورو فورست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 1%.

وتقدم مؤشر قطاع البنوك في منطقة اليورو 1.5 بالمئة.

الأزمة اليونانية لن تترك تأثيرا كبيرا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع المصرفي الخليجي

تسيبراس: حصلنا على إعادة هيكلة لديونا وتمويل متوسط الأجل في حزمة بقيمة 35 مليار يورو

توقعات بتأثير الأزمة اليونانية على أسواق صرف العملات من خلال انخفاض سعر اليورو

العربية تعاملات معها بصورة كبيرة ما قد ينعكس سلبا على أعمال ومحفظة تمويل هذه البنوك. ومع ارتفاع ديون اليونان خلال السنوات الـ 15 الماضية إلى أكثر من 320 مليار يورو تمثل 175 في المئة من الناتج المحلي اليوناني وانخفاض معدلات الإنتاج في الوقت نفسه وارتفاع نسبة البطالة إلى 25 في المئة لم يعد بإمكان اليونان تسديد هذه الديون وأصبحت أفقر دولة في الاتحاد الأوروبي وبإضافة الديون على البنوك والشركات اليونانية فإن إجمالي الدين يصل إلى نحو نصف تريليون يورو.

وكانت أزمة اليونان بدأت منذ سنوات سابقة وسط تراجع الأداء الاقتصادي لليونان باستمرار قبل انضمامها إلى منطقة اليورو لكن الأزمة أخذت وضعاً حرجاً في أكتوبر عام 2009 عندما اعترفت الحكومة اليونانية الجديدة بأن الحكومة السابقة زيفت الحسابات القومية وأن الحكومة الحالية تعاني عجزاً في الميزانية بنسبة 13.6 في المئة حيث تبلغ ديون اليونان ما نسبته 115 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويجوز الدائون الرئيسيون نحو 75 في المئة من الديون اليونانية معظمه يعود للاتحاد الأوروبي كما قدمت دول الاتحاد قروضا لليونان من خلال الاتفاقيات الثنائية ومن خلال الأموال التي وضعت في اتفاقية

اليورصات الأوروبية نحو الصعود كما انتعشت التعاملات في بورصة (وول ستريت).

كما تلقت أسواق الأسهم العالمية دعماً من استمرار الانتعاش في سوق الأسهم الصينية التي ارتفعت بقوة مع نهاية تداولات الأسبوع الماضي بدعم من حزمة تدابير حكومية في حين قفزت الأسهم الأمريكية في (وول ستريت) وارتفعت مؤشرات الأسهم الرئيسية لأكثر من 1 في المئة وسط مشاعر التفاؤل بشأن إمكانية تواصل اليونان إلى اتفاق مع دائنيها بيجتها الإفلاس والبقاء في منطقة اليورو.

وقبما يخص البنوك العربية فإن حجم الديون التي تقدمتها لليونان محدودة للغاية ومعظمها لم يقدم تمويلات لليونان ومع ذلك فإن احتمال تأثر هذه البنوك بالأزمة اليونانية سيكون غير مباشر من خلال الأضرار التي ستلحق بتوقعات النمو الأوروبي الذي يعاني هو الآخر ضعفاً إلى جانب تضرر دول رئيسية مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال بصورة أكبر مما ينعكس على أعمال البنوك العربية في هذه الدول.

لكن يتوقع أن يكون للأزمة اليونانية تأثير عبر أسواق صرف العملات من خلال انخفاض سعر اليورو كما يتوقع أن يكون الانعكاس أكبر في ما لو تضررت بعض البنوك الأوروبية الدائنة لليونان التي تمتلك البنوك

ورغم الزخم الإعلامي الكبير وتفاعل الاقتصادات العالمية مع أزمة ديون اليونان لكن تأثيرها على القطاع المصرفي والمالي الخليجي يبقى محدوداً وبلا صدى واضح على المصارف الخليجية التي تعاملت مع مشكلة اقتصادية ضخمة كالأزمة المالية العالمية عام 2008.

في موازاة ذلك أعلنت كثير من المصارف الخليجية نتائجها المالية للربع الثاني من العام الحالي ولم تجنب أي مخصصات أعلى من الاعترابية ضمن قوائمها المالية مما يعكس بالتالي عدم تأثرها بأزمة الديون اليونانية. ومن غير المتوقع أن تترك الأزمة اليونانية تأثيراً كبيراً سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع المصرفي الخليجي أو حتى على القطاع الاقتصادي عموماً فالناتج المحلي اليوناني يعادل 250 مليار دولار أمريكي فضلاً عن أن الاقتصاد اليوناني الذي يقوم على السياحة والتفك البحري يعتمد بشكل كبير على الاستيراد أكثر من التصدير.

وكانت الأسهم العالمية تفاعلت نهاية الأسبوع الماضي مع انباء إيجابية عن احتمالات انفراج أزمة الديون اليونانية حيث عادت ثقة المستثمرين في الأسواق واتجهت تعاملاتهم للشراء مع الإقبال على المخاطرة واكتسبت معظم الشاشات باللون الأخضر واتجهت

أعلن رئيس الوزراء اليوناني، اليكسيس تسيبراس ، أن بلاده حصلت على إعادة هيكلة لديونها وتمويل متوسط الأجل في حزمة بقيمة 35 مليار يورو، في إطار اتفاق مع دائنيها يسمح لأثينا بالبقاء في منطقة اليورو.

وأضاف وفقاً لبيان المفوضية الأوروبية، أن الاتفاق قد يجلب استثمارات جديدة تساهم في انتعاش البلاد من الركود، وتقادي انخيار نظامها المصرفي.

وقال «تسيبراس» للمصحفين بعد محادثات استمرت طويلا «الاتفاق صعب لكننا تجنبنا محاولة نقل أصول الدولة إلى الخارج، نقادينا الخطة الرامية للتحقق المالي ولا نهيار النظام المصرفي .. في هذه المعركة الصعبة تمكننا من الفوز بإعادة هيكلة للديون».

وتوصل زعماء منطقة اليورو إلى اتفاق مع اليونان، للتفاوض على حزمة إنقاذ ثالثة تبقى على البلاد التي شارفت على الإفلاس في منطقة اليورو، بعد مباحثات طويلة في قمة طارئة.

الأسواق الخليجية تنتعش

وفي هذا الصدد شهدت معظم أسواق المال الخليجية انتعاشاً وحركة مضاربة نشطة وسط حالة التفاؤل العامة بعد دعم الحكومة الصينية أسواقها نهاية الأسبوع الماضي دون إغفال ما تشهده منطقة اليورو من مخاض يوناني.

وبالنسبة لـ وسط تجدد الأمل بشأن حل أزمة الديون اليونانية والحديث عن صفقة اقراض جديدة بعد مفاوضات ماراتونية شهدتها قمة اليورو.

وفي حال حدوث انفراجة لأزمة الديون اليونانية فستعكس ذلك إيجابياً وبشكل مؤقّت على جميع الأسواق

لاسيما أن ملف اليونان سيهيئ مندرجاً لبعض الوقت وستكون حركة الأسواق العالمية معلقة بانتظار القرار المصري ببقاء (أثينا) ضمن منطقة اليورو.

« بنك الإثمار » يطلق بطاقة الإنترنت مسبقة الدفع



لقطة جماعية للمسؤولين مع البطاقة الجديدة

قام بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، بإطلاق إضافة جديدة إلى مجموعة بطاقات الإثمار متمثلة في بطاقة للإنترنت مسبقة الدفع والجديدة كليا والتي صممت وفق مبادئ الشريعة الإسلامية حيث تقدم للعلاء تجربة تسوق عبر الإنترنت أكثر أماناً وراحة.

إن بطاقة الإنترنت الجديدة توفر مميزات وفوائد تشمل الشحن الفوري للرصيد من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخدمة الدفع الإلكتروني لبنك الإثمار مع إمكانية شحن رصيد البطاقة من دينار بحريني واحد حتى 10 آلاف دينار بحريني. كما تسمح بطاقة الإنترنت للمستخدمين بالانضمام إلى برنامج مكافآت إثمار الأكثر مزايا في البحرين وتجميع نقاط مع كل معاملة. كما تتضمن مميزات البطاقة إشعار عبر الرسائل النصية الفورية لكل معاملة وكشف حساب إلكتروني بالإضافة إلى

خصومات حصرية على رسوم الشحن من خلال شركة أرامكس وعضوية مدى الحياة في خدمة أرامكس Shop and Ship مغايل

5 دولار أمريكي فقط. وقال مدير عام بنك الإثمار للأعمال المصرفية الخاصة والأفراد عبدالحميد الطوع: «

لطالما كان بنك الإثمار رائداً في معرفة توجهات الصناعة المصرفية وتقديم منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام

الشريعة الإسلامية والتي تلبى الاحتياجات المالية للأفراد والمؤسسات. ومع ازدياد انتشار التسوق عبر الإنترنت، فإن بطاقة الإثمار للإنترنت مسبقة الدفع والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تعد أيضاً إنجازاً آخر قمنا بإطلاقه في الصيرفة الإسلامية في البحرين».

وأضاف الطوع: «إن من بين المميزات الرئيسية لبطاقة الإنترنت الجديدة هي القدرة على الشراء بشكل آمن ومرح عبر خدمة أرامكس Shop and Ship من خلال 15 موقعا مختلفا حول العالم».

وقد قام بنك الإثمار مؤخراً بإطلاق برنامج مكافآت إثمار لبطاقات الائتمان الأكثر مزايا في البحرين، وهو برنامج مكافآت جديد لحاملي بطاقات ماستركارد الائتمانية. إن برنامج مكافآت إثمار هو أكثر برنامج شامل من نوعه في البحرين حتى الآن ويتعهد بتحسين تجربة عملاء بنك الإثمار بشكل كبير.

« بيتك » يشارك في جهود تنظيم « صلاة القيام »

شارك فريق متطوع من موقلي بيت التمويل الكويتي «بيتك» في جهود تنظيم صلاة القيام في مسجد بلال بن رباح في ضاحية الصديق، بالتعاون مع الهيئات والجهات المعنية والمسئولة والمفاهيم على التنظيم، تعزيزاً لروح العمل التطوعي بين الموقلين واستكمالاً لبرنامج «بيتك» الرمضاني الخالط بالأنشطة والفعاليات الاجتماعية والخيرية التي تعكس هويته الإسلامية وحرصه الدائم على مشاركة أبناء المجتمع

دعوة

يشرف مجلس ادارة الشركة الوطنية المتحدة القابضة ش.م.ك (قابضة) بدعوة السادة

مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لبيانات السنة المالية المنتهية

في 2014/12/31 وذلك يوم الأربعاء الموافق 2015/7/29 الساعة الحادية عشر صباحا

وذلك في مقر الشركة الكائن بالمرقاب قطعة (3) شارع عمر بن الخطاب قسيمة 12 ب برج

مدينة الأعمال الكويتية العقارية الدور 25 لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- 1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2014 / 12 / 31 والمصادقة عليه.
- 2 - سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2014 / 12 / 31 والمصادقة عليه.
- 3 - مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2014 / 12 / 31 و المصادقة عليها.
- 4 - الموافقة على قيام الشركة بالتعامل مع الأطراف الأخرى ذات صلة.
- 5 - الموافقة على عدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2014 / 12 / 31.
- 6 - الموافقة على عدم توزيع مكافأة لـسادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2014 / 12 / 31.
- 7 - إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2014 / 12 / 31.
- 8 - تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2015 / 12 / 31 وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

لذا يرجى من المساهمين الحضور إلى الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد الدور الخامس بجانب المستشفى الاميري لاستلام الدعوة وتوكيل حضور الجمعية وذلك في اوقات الدوام الرسمي من الاحد الى الخميس . هاتف المقاصة : رقم 22464585

والله الموفق...

الشركة الوطنية المتحدة القابضة ش.م.ك (قابضة)